للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

يفتتح ندوته النسائية مساء اليوم بعنوان «كشف الحقائق» بمنتجع الهيلتون

فيصل الكندري: الدستور الكويتي لم يفرق بين الرجل والمرأة.. وسأستمر في دعم قضاياها العادلة

فيصل الكندري

قال النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري انه تقدم بـ42 اقتراحا بقانون منفردا وجماعيا وتقدم بـ250 سؤالا برلمانيا وكانت قضايا المرأة والاهتمام بالطفولة والمعاقين على رأس اولوياته خلال المجلس الماضي.

وشدد الكندري في تصريح صحافي على أهمية الدور الدي تقوم به المرأة الكويتية في تنمية وازدهار الكويت على كل الاصعدة فهي الام والاخت والابنة والزوجة وبدونها لن تتحقق تنمية حقيقية، فهي مصنع الرجال ومدرسة الاجيال، مؤكدا ان الدستور الكويتي لم يفرق بين الرجل والمرأة.

وأكد الكندري انه سيستمر ان شاء الله في دعم قضايا المرأة الكويتية العادلة، لافتا في الوقت ذاته الى انه تقدم بالعديد من القوانين التي تهم المرأة والاسرة الكويتية وخاصة في الرعاية السكنية واقتراح بقانون لمنح المرأة الكويتية التي لا تعمل مكافأة شهرية 300 دينار، وتجنيس ابناء الكويتية ممن بلغوا سن الرشد وتجنيس 5 آلاف بدون سنويا وغيرها من القوانين والمقترحات المهمة ومنها قانون التأمين الصحي للمتقاعدين وانشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وقانون الطفل وقوانين لذوي الاحتياجات الخاصة وقانون لدور الحضانة العائلية وإلزامية التعليم للمرحلة المتوسطة، وقانون مكافأة نهاية الخدمة حيث سيحصل الموظف المدني على 28 ألف دينار وسيبدأ تطبيقه بداية العام المقبل ان شاء الله.

كما تطرق الكندري الى عدد آخر من القوانين المهمة التي تصب في صالح الأسرة الكويتية لتوفير البيئة المتميزة لكويت أفضل لنا جميعا ومنها قانون حماية البيئة وهيئة النقل العام لحل مشكلة الازدحام وقانون هيئة الغذاء والدواء وقانون الوكالات التجارية لكسر الاحتكار وغيرها من القوانين العديدة التي صبت في صالح الأسرة الكويتية. وختم الكندري تصريحه بالتأكيد على انه لا يوجد مجتمع متقدم دون مراعاة لقضايا المرأة وحل كل مشاكلها وتوفير كل سبل الراحة وتشجيعها على المزيد من العطاء في مختلف مناحي الحياة لبناء مجتمع متميز على كل الاصعدة.

هذا، ويقيم النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري ندوته النسائية مساء اليوم الأحد في تمام الساعة 7 بعنوان «كشف الحقائق» بمنتجع الهيلتون ـ المنقف ـ قاعة الدرة ـ وتدير الحوار الإعلامية: إيمان نجم.

خلال افتتاح مقره الانتخابي في الجهراء مساء أمس الأول

الطوالة: المجلس المنحل الأسوأ في تاريخ الديموقراطية الكويتية

عبدالعزيز الفضلي

عمش فهاد الشمري

أكد مرشح الدائرة الرابعة عمش فهاد الطوالة الشمري، أن الكويت تعيش هذه الأيام أعراسا ديموقراطية وهي على مفترق طرق داخليا وخارجيا، ولا يمكن الا ان نكون حريصين على نعمة الأمن والأمان التي حبانا الله بها.

جاء ذلك في كلمة له خلال افتتاح مقره الانتخابي أمس الأول في الجهراء أشار فيها إلى انه دائما يوجه له سؤال: ما قاعدتك في الرابعة؟ وأنا أقولها إن قاعدتي كل إنسان شريف من أبناء الدائرة الرابعة.

وتابع: انتم سوف تختارون ممثلكم في البرلمان ويجب عليكم اختيار القوي الأمين الذي يهتم بالبلد وليس بمصالحه الشخصية فقط، أنتم أصحاب القرار فاختاروا من يسعى لتحقيق تطلعاتكم.

وقال: إن اختياركم سيكون الفيصل في تحديد ملامح الدولة في المرحلة المقبلة، لافتا إلى أن الكويت بلد عاش على الديموقراطية وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية شكلت العديد من المجالس النيابية وكان هناك اختلاف بين الكويتيين عليها، باستثناء المجلس الأخير الذي اجمع جميع الكويتيين على سوئه. وأضاف: كان النواب في المجلس الماضي مفرطين حتى أساءوا إلى الرقابة والتشريع لأن رقابتهم كانت صورية وتشريعهم كان مسخا، لدرجة ان القانون الحكومي يعرض أمام اللجنة البرلمانية ويبحث ثم يعرض على المجلس ويصوت عليه ويتم إقراره في خمسة أيام فقط.

وتابع قائلا: وهناك قوانين تقدمها الحكومة بأسماء النواب وأيضا هناك نواب يقدمون قوانين لمصلحة التجار، وكذلك هناك قوانين معيبة مثل قانون البصمة الوراثية والعزل السياسي، مشيرا الى انه عندما رأت الحكومة أن المجلس في جيبها وخلال انخفاض أسعار البترول كان الحل الأسهل لدى الحكومة هو جيب المواطن من خلال رفع أسعار البنزين وتعرفة الكهرباء.

ولفت الشمري إلى أن تقارير ديوان المحاسبة تعج بالمخالفات والتجاوزات وليس هناك محاسبة حقيقية سواء من الحكومة أو المجلس، موجها الشكر إلى سمو الأمير بعد قراره رد قانون البصمة الوراثية لما له من سلبيات كبيرة على المجتمع.

وقال: نحن لا نزايد على حب الكويت وولائنا لها، ولكن ما تم ممارسته على بعض العوائل الكويتية من سحب للجناسي أمر خطير وسلاح مرفوض من الحكومة، ونحن نرفض هذا التعامل مع الكويتيين. وزاد: المجلس المنحل ولمدة 3 سنوات لم يعالج مشكلة البدون ولكنه طوال هذه المدة لم يجنس أي شخص من هذه الفئة. ودعا إلى إنصاف ضباط الصف والأفراد في وزارة الدفاع بمنحهم مكافأة نهاية الخدمة اسوة بالضباط، معتبرا أن المجلس الماضي فشل في أداء مهمته في الرقابة والتشريع.

وبين أن احد القوانين المعيبة الذي أقره المجلس السابق تعديل قانون الأحداث بتخفيض السن من 18 إلى 16 سنة، وبالتالي فإن الحدث في عمر 16 سنة يمكن أن يمثل أمام المحاكم ويمكن أن يصدر بحقه أحكام مغلظة تصل إلى الاعدام. وقال: أعاهدكم على حمل أمانة أصواتكم وسأنذر نفسي لتحقيق مطالبكم، ولكم مني الوعد بأني سأدافع عن مصالحكم وبأنني لن أخذلكم.

أكد أنها مطالبة بصرف رواتب لكل الكويتيات من غير العاملات

السعيد يدعو الحكومة إلى مساواة المرأة بالرجل

زيد صالح سعيد

دعا مرشح الدائرة الثالثة زيد صالح فرج سعيد إلى مساواة المرأة بالرجل في الأرض والقرض والسكن بشكل عام، معتبرا أن المرأة الكويتية لها من الحقوق ما للرجل وعليها التزامات كما الرجل، متسائلا: لماذا تبقى المرأة أسيرة لقرارات حكومية ارتجالية عقيمة بل وعنصرية في كثير من الأحيان؟

وقال السعيد في تصريح صحافي ان استقرار المجتمع كل لا يتجزأ وأي انتقاص لحق المرأة من شأنه ان ينعكس على المجتمع بأسره، لافتا الى أن المرأة الكويتية تبوأت الكثير من المناصب القيادية التي أثبتت فيها قدرتها على دفة القيادة بل وتتجاوز الرجل في الكثير من المواقع.

وأضاف ان الحكومة مطالبة بصرف رواتب لكل الكويتيات ومن غير العاملات، مشيرا الى انه لو وصل الى المجلس فسيعمل على تحويل أفكاره حول المرأة وتبنيه لقضاياها وسيترجمها الى

صرف مساعدات للكويتيات المتزوجات من غير كويتي

ارض الواقع.

وانتقد مرشح الثالثة زيد سعيد قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بوقف المساعدات عن الكويتيات إلا بشروط وضعتها بطرق التوائية لا تخدم إلا شريحة محددة من المستحقات، مؤكدا ان هذه التصرفات غير المسؤولة تدفع باتجاه خلل واضح في المجتمع وتنعكس عليه بشكل سلبي.

وقال سعيد: ما الضير في ان تصرف الحكومة مساعدات الى الكويتيات لاسيما المتزوجات من غير كويتي؟ متسائلا: أليست الكويتية المتزوجة من غير كويتي هي كويتية بامتياز؟ ألم يكفل الدستور لكل الكويتيين الحقوق في الحياة الكريمة والمعيشة اللائقة؟ أم ان الحكومة تأخذ من الدستور ما يناسبها؟ مشيرا الى أن المساعدات التي تقدمها الحكومة للكويتيات لا تشكل نسبة كبيرة مما تملكه اذا ما احتسبنا ان الحكومة تمتلك اكثر من 500 مليار دولار مودعة كصناديق سيادية.

وختم السعيد تصريحه بدعوة الحكومة الى تحمل مسؤولياتها إزاء ركن أساسي من أركان المجتمع الكويتي، مشددا على انه إن شاء الله لو وصل الى المجلس فسيعتبر ان قضايا المرأة الكويتية على سلم أولوياته مهما كلف الثمن.

نحتاج إلى خطة علاج لبناء مستقبل الوطن

الدبوس: خيارات الناخبين ستحدد المستقبل ومسار المرحلة القادمة

سامي الدبوس

أكد مرشح الدائرة الخامسة سامي علي الدبوس ان المرحلة القادمة مهمة وحساسة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية والتوترات الاقليمية، ما يتطلب من الناخبين دقة في اختيار من يمثلهم من الأكفاء القادرين على حمل الأمانة. وقال الدبوس في تصريح صحافي ان الاصلاح التشريعي هو بوابة الاصلاح السياسي والمالي والاداري في الدولة، مؤكدا انه من غير تفعيل سلطة التشريع والرقابة وهي عمل مجلس الأمة الاساسي فلن يكون هناك اصلاح.

واضاف الدبوس ان مسؤولية المجلس القادم كبيرة لوجود العديد من الملفات المفتوحة والقضايا الرئيسية التي تحتاج الى مجلس يعبر عن تطلعات الشعب لاتخاذ موقف بشأنها.

واكد ان خيارات الناخبين ستحدد المستقبل ومسار المرحلة القادمة خصوصا في ظل توجهات الدولة لفرض الرسوم والغاء الدعومات وتحميل المواطن اعباء مالية جديدة بحجة مواجهة العجز وتحقيق الاصلاح الاقتصادي، مشددا على ان الاصلاح يجب الا يكون عبر جيب المواطن.

وشدد على ان مجلس الأمة ليس ادارة تابعة لمجلس الوزراء انما هو سلطة قائمة بذاتها لذلك يجب ان يمارس النواب دورهم الحقيقي في الرقابة والتشريع من خلال تلمس احتياجات الناس وتطلعاتهم وليس عبر النظر الى الحكومة ومدى رضاها او سخطها مما يطرح في المجلس.

واشار الى اننا امام مرحلة بالغة الخطورة تتطلب رؤية مختلفة في التعاطي مع مستجدات الاوضاع لبناء مستقبل الوطن وتحقيق اجندة التنمية والاصلاح من خلال تحديد مكامن الخلل ووضع خطة علاج واضحة ومحددة الملامح.

تغيير بعض المرشحين لدوائرهم.. تكتيك انتخابي للحصول على مقعد برلماني

كونا: مع تفاوت أعداد المرشحين والناخبين في كل فصل برلماني جديد تشهد العملية الانتخابية في الكويت بروز ظواهر وسلوكيات مختلفة منها تغيير بعض المرشحين لدوائرهم بحثا عن فرص أكبر للفوز بمقعد برلماني.

ونتيجة للتغييرات السياسية وكثرة التكتلات الفكرية والقبلية التي صاحبت انتخابات مجلس الأمة المرتقب إجراؤها في 26 الجاري أعلن نواب سابقون تقديم أوراق ترشحهم في دوائر انتخابية جديدة لتعزيز حظوظ الفوز بالانتخابات.

إلا أن هذا الأمر يتطلب منهم وضع خطط وتكتيكات انتخابية ذكية لضمان نجاحهم في الانتخابات البرلمانية ومنها دراسة الدائرة التي يرغب بالترشح فيها بعناية وإيجاد طرح سياسي وفكري يتناسب مع تطلعات ناخبيها، إضافة الى نقل قواعدهم الانتخابية في الدائرة السابقة.

ويعزو المرشحون تغيير دوائرهم إلى «عدم استقرار السلوك الانتخابي» في بعض الدوائر التي تحكمها انتخابات فرعية او تشاورية يجرمها القانون وكذلك التحالفات بين عدد من الكتل ما دفعهم الى البحث عن مناطق اخرى للحصول على أغلبية مريحة تساعدهم على الفوز بالانتخابات.

وحول هذا الموضوع رأى أكاديميان كويتيان أن تغيير المرشحين لدوائرهم الانتخابية له أسباب خاصة وتحكمه معطيات اجتماعية وسياسية وثقافية «تعكس الواقع التنافسي القائم على منطلقات قبلية وعائلية وفكرية وطائفية».

وقالوا انه نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية والتفاوت بين أفراد المجتمع في فهم وإدراك الواقع والتحديات والفرص والامتثال والخضوع للعادات والتقاليد والقوانين السارية برزت العلاقات الاجتماعية كعامل رئيسي في حسم الحسبة الانتخابية وتمكين نجاح المرشحين في دوائر مختلفة.

وقال أستاذ علم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت د.علي الزعبي لـ «كونا» إن انتقال مرشح من دائرة لأخرى يعتمد على مسببات وأبعاد خاصة كالقبلية والعائلية والفكرية والطائفية.

وذكر الزعبي ان المجتمع الكويتي تحكمه معطيات اجتماعية وأسرية تسمى في علم الاجتماع بـ «العلاقات الأولية» والتي تعد المفتاح الأساسي لأي نجاح وقبول انتخابي.

وأضاف: «اننا لم نصل حتى الآن الى النضوج الديموقراطي في الاختيار وفق برامج انتخابية واضحة ووفق مسببات محددة وعلمية كالتخصص والرؤية».

وأوضح أن «المرشح الذي سينتقل من دائرة له ثقل اجتماعي بها سيبحث عن دائرة أخرى يمتلك فيها نفس التأثير والثقل والشعبية ولن يعتمد على أطروحاته وبرامجه الانتخابية»، مشيرا الى ان المرشحين خلال فترتي الستينيات والسبعينيات كانوا اكثر اعتمادا على الأطروحات والبرامج الانتخابية، كما كان المجتمع أكثر تقبلا وانفتاحا للمتغيرات الاجتماعية والسياسية.

وذكر انه في ضوء غياب واضح للبرامج الانتخابية والأطروحات السياسية الإصلاحية بات الزخم الاجتماعي والعلاقات الأسرية والعادات والتقاليد عاملا رئيسا للنجاح في الانتخابات البرلمانية.

من جانبه، قال أستاذ الحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت د.عبدالرزاق الشايجي في تصريح مماثل ان ظاهرة تغيير المرشحين لدوائرهم بدأت خلال فترة الثمانينيات وتحديدا بدوائر المناطق الداخلية، وذلك لوجود خطاب مشترك لقواعدهم الانتخابية.

وأوضح الشايجي وهو رئيس مركز «قياس» لاستطلاعات الرأي والخبير في شؤون الانتخابات ان انتقال المرشحين لدوائر مختلفة يكون بين دوائر غير مغلقة ولا تنحصر في فئات فكرية وقبلية وعائلية واقتصادية معينة لأنها الأسهل في مخاطبة الناخبين وكسبهم مثل الدوائر التي تعتمد على الفكر او ما تسمى بالدوائر المثقفة.

وأضاف ان «تغيير بعض المرشحين لدوائرهم يكون بسبب تضاؤل فرص نجاحهم في الدائرة وبالتالي يبحثون عن دائرة أخرى تكون ضمن نطاق الدوائر القبلية او الفكرية او الطائفية لتعزيز فرص نجاحهم».

وقال: «انها ظاهرة تستوجب تغيير المرشح مضمون برنامجه الانتخابي للحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الناخبين والتأثير عليهم في ضوء التغيرات السياسية».

وأكد ان عملية انتقال المرشحين لدوائر اخرى بحثا عن النجاح أصبحت اليوم اكثر صعوبة لانها ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى قوة علاقاتهم الاجتماعية وفكرهم السياسي.

وبين الشايجي ان «هناك مرشحين يعملون على تغيير دوائرهم ليس من اجل الفوز بل للتأثير على مرشحين آخرين ومنع وصولهم للبرلمان».

وأكد ان فرص النجاح بالانتخابات تبقى للمرشح الأكثر تأثيرا على الناخبين من حيث الخدمات، فيما تتضاءل مقابل ذلك فرص المرشحين الذين يعتمدون على الأطروحات والبرامج الانتخابية.